

التصحيح النموذجي لامتحان الدورة العادية الأولى في مقياس الاقتصاد النقدي وأسواق رأس

السؤال الأول: (04.5 ن)

* عدد كينز في نظريته العامة ثلاث خصائص مهمة للنقود تميزها عن بقية السلع، اشرح باختصار هذه الخصائص ؟.

- انعدام مرونة عرض النقد كسلعة: أي أن عرض النقود لا يتعلق بالطلب عليها كقيمة استعمالية، وبالتالي لا تتوقع إنتاجا أكثر لهذا النقد في حالة تعاظم الطلب عليها، حيث أن إنتاجها مدروس بيد هيئة نقدية رسمية، ومرتبطة بتغيرات عديدة. (1ن)
- انعدام مرونة الإحلال للنقد: معناه لا يمكن تعويض النقد المتداول بسلعة أخرى تقوم بدور النقد عند عدم توفره. (1ن)
- قيمة النقد غير مرتبطة بحجمه: أي إذا كانت كمية النقد أقل مما هو عليه سابقا، نتيجة ارتفاع كمية الناتج أو انخفاض كمية النقد، فإن قيمة النقد لا ترتفع حسب كينز، عكس الكلاسيك، وبالتالي يكون الشيء المرتفع هو القيمة الشرائية للنقد. (1ن)

* قدم تحليلا وتفسيرا مختصرا لمعادلة "التبادل لفيشر"، التي تم صياغتها رياضيا على النحو التالي: $MV = TP$

- انطلاقا من هذه المعادلة إذا قامت السلطات النقدية بزيادة كمية النقود المتداولة فإن هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بسبب زيادة القدرة الشرائية، وبالتالي زيادة الإنفاق في المجتمع، وبما أن كمية السلع والخدمات ثابتة "الاستخدام الكامل" فإن زيادة الإنفاق تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب النقدي، وتستمر هذه الزيادة حتى يتم التعادل بينه وبين العرض النقدي وعندئذ تستقر الأسعار عند مستواها الجديد. وعليه توجد علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار في ظل افتراض ثبات حجم الإنتاج. (1.5ن)

السؤال الثاني: (4 ن)

- انطلاقا من الميزانية الموحدة للنظام المصرفي ومن جانب الأصول يوجد ثلاث عناصر يطلق عليها اسم مقابلات الكتلة النقدية. * اشرح باختصار كيف تساهم مقابلات الكتلة النقدية في نمو الكتلة النقدية بالشكل الذي يمكن للبنك المركزي من التحكم في المعروض النقدي؟.

- الذمم على الخارج "الذهب والعملات الأجنبية": إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات تصدير واستيراد للسلع والخدمات، في حالة التصدير يعني اجتذاب أموال خارجية بعملات أجنبية يتكفل البنك المركزي بحفظها وإصدار ما يقابل ذلك بالعملة الوطنية والذي معناه ارتفاع في حجم الكتلة النقدية المتداولة. أما في حالة الاستيراد فهناك خروج أموال خارج الوطن بواسطة عملة أجنبية، وهنا احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية ينخفض وتنخفض مع ذلك كمية النقود المتداولة في الداخل (2ن).

- القروض المقدمة للاقتصاد "الذمم على الاقتصاد": وتتمثل في كل القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك، وكل القروض التي تقدمها البنوك للمتعاملين غير الماليين لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال من استثمار، وإنتاج... فتكون هناك عملية خلق نقود وودائع مقابل تقديم هذا الائتمان، مما يزيد في حجم الكتلة النقدية (1ن).

- الذمم على الدولة: تمثل الخزينة العامة الكيان المالي للدولة، وكثيرا ما تطلب قروض من البنك المركزي والبنوك الأخرى لمواجهة نفقاتها العامة مقابل سندات تصدرها على نفسها، وتمثل هذه السندات أحد الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية لأن

خصمها لدى البنوك التجارية وإعادة خصمها لدى البنك المركزي وبالتالي تحويلها إلى نقود قانونية يؤثر على الكتلة النقدية بالزيادة(1ن).

السؤال الثالث: (7.5 ن)

اعتبر "ملتون فريدمان" في تحليله أن الطلب على النقود هو جزء من نظرية الثروة، أجب باختصار على مايلي:

* مفهوم الثروة عند فريدمان: تشمل جميع الأصول التي يمكن أن تحقق دخلا أو عائداً، والنقود أحد مكوناتها. (0.5ن)

* أشكال الثروة وعوائدها عند فريدمان: يمكن تحديد أشكال الثروة والعوائد الممكنة تحقيقها عند فريدمان كما يلي:

- النقود: وهي أكثر الأصول سيولة، لها عائد غير نقدي يتمثل في الراحة النفسية واليسر والأمان الذي توفره لحائزها، ولها عائد نقدي في حالة الفائدة المقررة على طلب الودائع النقدية من قبل البنوك. حيث أن معدل التضخم هو متغير حاسم وفعال ومؤثر على قيمة العائد الحقيقي للنقود ولباقي أشكال الثروة(1ن).

- السندات: وهي أصل من أصول الثروة يحقق عائداً لصاحبها يتمثل في سعر الفائدة الممنوح على السندات(1ن).

- الأسهم: من الأصول المالية وهي أحد أشكال الثروة، ويمثل العائد المتوقع على السهم في الأرباح التي ستوزع، إضافة للمكسب الرأسمالي على السهم(1ن).

- الأصول الطبيعية: ونقصد بها الأصول العينية وهي تمثل رأس المال المادي كالألات والعقارات... إن العائد على حيازة الأصول الطبيعية يرتبط بالتغير المتوقع في قيمة الثمن في فترة زمنية معينة والمستوى العام للأسعار(1ن).

- رأس المال البشري "الأصول البشرية": وهي مقدرة الأفراد في الحصول على الدخل في شكل أجر أو عائد عمل آخر(1ن).

* دالة الطلب على النقود وتفسيرها عند فريدمان

$$M_D/P = f (Y_P, R_B-R_O, R_A-R_O, U-R_O, H-R_O) \quad (1ن)$$

M_D/P الطلب على النقود كأرصدة حقيقية Y_P الدخل الدائم

R_B-R_O العائد على السندات مقارنة بالعائد على النقود

R_A-R_O العائد على الأسهم مقارنة بالعائد على النقود $U-R_O$ العائد على الأصول الحقيقية مقارنة بالعائد على النقود

$H-R_O$ العائد على الأصول البشرية مقارنة بالعائد على النقود

إذا كانت الفوارق موجبة أي عوائد الأصول أكبر من عوائد النقود تزداد تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية، فينخفض الطلب على النقود. أي هناك علاقة عكسية بين الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ومعدل العائد على الأصول الأخرى، كذلك عندما يرتفع التضخم يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها ويزداد الطلب على السلع الأخرى.(1ن)

السؤال الرابع(4ن)

* إذا كان أحد الاقتصاديات يعاني من فجوة انكماشية، فما هي إجراءات وأدوات السياسة النقدية المناسبة، وكيف يستخدمها البنك المركزي لعلاج هذه الفجوة الانكماشية؟.

- في إطار سياسة سعر إعادة الخصم يقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم وتبسيط شروط قبول إعادة خصم الأوراق التجارية(1ن).

- في إطار سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني يقوم البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي القانوني(1ن).

- في إطار سياسة السوق المفتوحة يدخل البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية(1ن).

- في إطار الرقابة المباشرة على الائتمان يقوم البنك المركزي بفرض تأثيره الأدي وإقناع البنوك بالتوسع في منح الائتمان(1ن).